معالي وزير المالية د.إبراهيم العساف

العساف يفتتح مؤتمر اليوروموني السعودي بمشاركة المؤسسة العامة للتقاعد:

الهدف إيجاد أفضل السبل لتمويل الخطط التنموية الطموحة

تحت شعار «التمويل في عالم متغير».. شهدت قاعة الأمير سلطان الكبرى بفندق الفيصلية بالرياض خلال مايو الماضي، وعلى مدى يومين متتاليين، مؤتمر يوروموني السعودي الذي تنظمه شركة اليوروموني العالمية المتخصصة في تنظيم المؤتمرات بمشاركة من وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار، ورعاية عدد من شركات القطاع الخاص، وبحضور معالي وزير الاقتصاد، والتخطيط الأستاذ خالد بن محمد القصيبي، ومعالي وزير البترول والثروة المعدنية المهندس على بن إبراهيم النعيمي، ومعالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس محمد بن جميل ملا، ومعالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي، ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الأستاذ حمد بن سعود السياري، وعدد من كبار المسؤولين من القطاعين العام والخاص، وأكثر من «ألف» مشارك بينهم «٤٠٠» من خارج المملكة.

لقطة لمنصة المؤتمر

وناقش المؤتمر سبل إيجاد تمويل الخطط التنموية السعودية الطموحة، ودور أسواق المال الدولية في هذا الاتجاه، من خلال سبع حلقات نقاش، وأربع ورش عمل. وشملت حلقات النقاش: مواضيع الموارد الطبيعية، والفرص العالمية الضخمة لتمويل المشاريع، وأسواق المال، وأدوات تمويل التنمية السعودية ومفاتيحها.

وألقى معالي وزير المالية، الذي افتتح المؤتمر، كلمة عبر فيها عن سعادته بعقد هذا المؤتمر للعام الثالث، والذي يأتي إدراكًا لأهمية مثل هذه المؤتمرات في بحث القضايا والموضوعات المهمة للاقتصاد السعودي.

وقال معاليه: إن المنظمين اختاروا هذا العام موضوع التمويل في عالم متغير، نظرًا لما يمر به الاقتصاد السعودي من تطورات، وما أعلن عنه من مشروعات عملاقة تتطلب البحث عن وسائل وآليات تمويل مبتكرة تتناسب وطبيعة هذه التطورات على الواقع وتتسق مع التوقعات المستقبلية.

وأضاف معاليه: لا يخفى على الجميع أن التمويل وأساليبه إما أن يكون حافزًا للتنمية أو معيقًا لها.. إن ما أعلن عنه من مشروعات، وما يتوقع أن يعلن عنه في المستقبل القريب، يتطلب تضافر جهود كل الفاعلين من جهات حكومية مختصة، ومن القطاع الخاص لضمان إيجاد البيئة المناسبة للتمويل بشروط وأحجام مناسبة.

وتابع معاليه: لقد أكد خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، في خطابه السنوي في افتتاح السنة الثالثة من الدورة الرابعة لمجلس الشورى، أهمية الاستثمار في التنمية الوطنية، وأن الحكومة سوف تواصل دعم القطاع الخاص لجعله شريكًا استراتيجيًا في التنمية الاقتصادية، والعمل على تذليل العقبات التي تواجه المستثمر السعودي والأجنبي وذلك بالاستفادة ما أمكن من المزايا النسبية في الاقتصاد السعودي.

وأضاف معالي وزير المالية قائلاً: إنه إدراكًا من الحكومة لما للإنفاق الحكومي من آثار بعيدة المدى على التنمية ورفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، فإنه، وبتوجيهات خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، يجري التركيز في الإنفاق على المجالات التي تُعدّ داعمة ومُحَفزة لنمو القطاع الخاص، ومن ذلك الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية، وعلى تطوير خدمات التعليم والصحة، والتدريب للقوى العاملة مع العمل على تطوير البيئة التنظيمية لدعم قيام القطاع الخاص بدور رئيس في الإنتاج. ولأهمية التمويل في حفز جهود القطاع الخاص، فقد حَظيَ موضوع توفير التمويل المُحَفِّز لتمويلات القطاع الخاص باهتمام الحكومة. ولهذا الغرض تمت زيادة موارد الصناديق التنموية، والعمل مع القطاع الخاص لتوفير التمويل المناسب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بصفتها مصدرًا رئيسًا للتوظيف، هذا بالإضافة إلى بحث الأطر القانونية المختلفة للتمويل وما حققته الصناديق التنموية من نجاح في حفز التمويلات للقطاع الخاص في الماضي الأمر الذي يجعلنا أكثر تفاؤلاً بالنجاح في المستقبل.

معالي وزير المالية في افتتاح المؤتمر: المنظمون اختاروا الموضوع، نظرًا لما يمر به الاقتصاد السعودي من تطورات وما أعلن عنه من مشروعات عملاقة تتطلب البحث عن وسائل وآليات تمويل مبتكرة

معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد: المؤسسة العامة للتقاعد حاضرة بقوة في نمو اقتصاد المملكة، ومشاركة فيه من خلال تمويل المشاريع العقارية

من جانب آخر، تحرص الحكومة على الاهتمام بفَعَاليّة الإنفاق العام وكفاءته بما يمكّن من تحقيق أهداف التنمية. وفي هذا الصدد، قامت الحكومة بمراجعة عدد من الأنظمة واللوائح التنفيذية وتحديثها، والتي تخدم هذا الهدف، وأن يكون ذلك مُتَسقًا مع الموارد المحتَمَلة والمتوقعة.

وقد أكد معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي على متانة الاقتصاد السعودي في مستهل كلمته خلال المؤتمر، وقال: كما يعلم الجميع أن الاقتصاد السعودي، وخلال الأعوام الماضية، يشهد نموًا قويًا ومن المتوقع أن يستمر النمو في السنوات الخمس القادمة. ولقد أصبح القطاع الخاص يقوم بدور كبير في مسيرة الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦ تصل إلى ما يقارب ٥٠٪، وتشير التقارير إلى أن القطاع الخاص مخول لأن يعلب دورًا متناميًا في المشاريع الاقتصادية الكبرى في المملكة، حيث من المتوقع أن يبلغ عدد المشاريع المنفذة عام ٢٠١٢ إلى نحو ٤١٩ مشروعًا بتكلفة إجمالية تقارب ٢٧٠ مليار دولار، ويمول القطاع الخاص ما نسبته ٧٠٪ من تلك المشاريع.

وأكد معالي المحافظ أن المؤسسة العامة للتقاعد لم تكن غائبة عن المساهمة في النمو الحادث لاقتصاد المملكة قائلاً: إن المؤسسة العامة للتقاعد لها مشاركة قوية في نمو اقتصاد المملكة، حيث تبنت برنامجًا استثماريًا طموحًا لتنويع مصادر دخلها والمساهمة في التنمية المحلية، وذلك من خلال مجالين رئيسين: تمويل المشاريع العقارية، والتمويل العقاري. ففي مجال المشاريع العقارية قامت المؤسسة بتبني ثلاثة مشاريع عملاقة يمكن إيجازها كما يلي:

مركز الملك عبدالله المالي

ويأتي إنشاء هذا المركز في إطار توجهات المملكة لتطوير القطاع

معالي وزير البترول ومعالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد في المؤتمر

معالي محافظ مؤسسة النقد: الطريقة التي ستتبعها المصارف والأسواق المالية ستتغير مستقبلاً في تلبية الاحتياجات التمويلية بالنظر إلى النشاط الاقتصادي المتزايد

المالي الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية إقليميًا ودوليًا، وكذلك في إطار توفير متطلبات تحقيق هدف المملكة، وأن يصبح المركز المالي الإقليمي للمنطقة العربية، حيث من المتوقع أن يكون هذا المركز أكبر مركز مالي في الشرق الأوسط والثالث والعشرين في الحجم عالميًا. ومن المتوقع أن يكلف هذا المشروع ٢٨ مليار ريال.

مجمع تقنية المعلومات والاتصالات

حيث سيتيح المشروع سبل التعاون والتكامل بين مؤسسات تقنية المعلومات والاتصالات ويهيئ الفرص الاستثمارية في هذا المجال، ويدعم نقل التقنية إلى المملكة، ويشجع البحث العلمي والتقني، وتقدر تكلفة المشروع بـ٦,٢ مليار ريال، ما سيجعل الرياض موطنًا لصناعات المعرفة المتقدمة والاتصالات، بإذن الله، كما تقوم المؤسسة، حاليًا، بدراسة إنشاء مجمع تقني آخر في مدينة جدة.

وأضاف الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي: لا يخفى على الجميع أن معدل النمو السكاني في المملكة العربية السعودية يعد واحدًا من أعلى معدلات النمو في العالم، ما يزيد من الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات التنموية، خصوصًا قطاع الإسكان حيث تحتاج السوق السعودية، حسب الخطة الثامنة للتنمية، إلى حوالي ٢٠٠ ألف وحدة سكنية، وبتكلفة تصل إلى ١٠٠ مليار. ولكن بقي نمو هذا القطاع ضعيفًا لارتفاع تكلفة التمويل. وكذلك، نظرًا لعدم وجود نظام للرهن العقاري الذي من المتوقع صدوره خلال هذا العام.

وللمساهمة في خدمة هذا القطاع فقد تبنت المؤسسة العامة للتقاعد مشروع تمويل شراء الوحدات السكنية «مساكن» لموظفي الدولة من المدنيين والعسكريين وشريحة من المتقاعدين.

وكشف معالي وزير البترول علي النعيمي عن أن المملكة تعمل على زيادة مبيعات الغاز الطبيعي بنسبة ٤٠٪، بين عامي ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢، وإضافة ١٠٠ تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الطبيعي، خلال الأعوام العشرة المقبلة. وذكر النعيمي «أنه يجري التخطيط لحفر ما يزيد على ٣٣٢ بئرًا تطويرية، و١٨٦ بئرًا استكشافية بحلول عام ٢٠١٢». مشيرًا إلى أن الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي في البلاد تبلغ، حاليًا، نحو ٧ مليارات قدم مكعبة في اليوم. وجاء حديث النعيمي في ختام المؤتمر، حيث دعا الخبراء الاقتصاديين إلى ضرورة إعادة هيكلة المراكز المالية للشركات السعودية عن طريق الاقتراض، أو المساهمات برؤوس أموالها، وتسهيل القوانين للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

وقال معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس محمد جميل ملا: إن قطاع الاتصالات في السعودية يحظى بدعم ومساندة من الدولة. فاهتمام الدولة بهذا القطاع لا يزال اهتمامًا شاملاً، إذ باشرت السعودية في إعادة هيكلة هذا القطاع من خلال العمل على أربعة محاور رئيسة، وهي التخصيص، والإصلاح التنظيمي، وتحرير القطاع، وتهيئة البيئة الخدمية.

كما أكد معالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ خالد القصيبي أن وزارته تعمل على تخصيص الموارد المالية من أجل التطور في القطاعات الاجتماعية والإنسانية مقابل تنمية القطاع الاقتصادي والبنية التحتية وتخصيصهما، وأضاف أن الرؤية المستقبلية واستراتيجية الاقتصاد السعودي ركزتا على دور القطاع الخاص، وما يلعبه من دور قيادي خلال المرحلة المقبلة من مراحل التنمية، للحفاظ على نمو اقتصادي متطور وسريع في السعودية.

أما معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الأستاذ حمد السياري فقد أشار أمام مؤتمر «اليورومني»، إلى أن دور المؤسسات المالية بمختلف أنواعها سيكون مهمًا في المرحلة المقبلة في السوق السعودية، بالنظر إلى أن المبادرات والمشاريع الاستثمارية الضخمة والنشاط الاقتصادي بشكل عام تتطلب تمويلاً ضخمًا وبشكل متزايد. وتوقع السياري، وفق ذلك، أن تتغير الطريقة التي ستتبعها المصارف والأسواق المالية مستقبلاً في تلبية هذه الاحتياجات التمويلية. فأولاً تحتاج هذه المشاريع والمبادرات إلى تمويل طويل الأجل يتعذر تلبيته من خلال القروض المصرفية التقليدية. وثانيًا: سيتطلب هذا التمويل مزيجًا من التزامات حقوق الملكية والديون «الضمانات»، وثالثًا: قد يكون التمويل بعملات متعددة، ويجذب بالتالي مؤسسات ومستثمرين من عدة جنسيات، وأخيرًا قد يأخذ التمويل أشكالاً وأنواعًا مختلفة من الأدوات الرأسمالية لم تعرف بعد في السوق المالية السعودية والإقليمية كسندات الشركات والسندات الطويلة الأجل، والرهونات، والقروض الثانوية، والأسهم الممتازة وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك فرصة لحشد الأموال عن طريق أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة كالصكوك والإجارة وغيرها. وقال السياري: لا شك أن الحاجات التمويلية للسعودية تتطلب جهدًا مشتركًا من السلطات والمصارف المحلية والمصارف الإقليمية والدولية.■